الثابت والمتغير في العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور عبد الوهاب بن خليف

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3

الملخص

تتسم العلاقات الأمريكية الأوروبية بعمقها الإستراتيجي، لاسيما في الجوانب الاقتصادية والأمنية، إلا أن هذا التوافق الإستراتيجي يتحقق فقط عندما يتعلق الأمر بقضايا معينة، يعتبرها الطرفان ذات أهمية وتخدم مصالحهما الإستراتيجية. فبالرغم من أن الإتحاد الأوروبي يحاول جاهدا الاستغناء عن الدعم الأمريكي في الكثير من القضايا الدولية، إلا أن الأمريكان يسعى دائما إلى ضمان استمرار هيمنته ومراقبته الإستراتيجية للقوى الإقليمية الأوروبية، من خلال تفوقها شبه المطلق على مسرح العلاقات الدولية في أبعادها المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، العلاقات الدولية، المصالح الإستراتيجية.

تمثل أوروبا حليفا استراتيجيا مهما في السياسة الخارجية الأمريكية، فبالرغم من وجود تباينات كثيرة بخصوص الكثير من القضايا الدولية، لاسيما في الجوانب الاقتصادية والأمنية، إلا أن التوافق السياسي والإستراتيجي يتحقق عندما يتعلق الأمر بمسائل معينة مثل دعم أمن الكيان الصهيوني، قضية أفغانستان والملف النووي الإيراني والأزمة السورية...

بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شجّعت المبادرات الأوروبية المشتركة المختلفة، لاسيما الوحدة الاقتصادية الأوربية غير أنها تعتقد دائما بأن هذه المبادرات لا تجعل من أوروبا قوة دولية قادرة على مواجهة التحديات الخارجية في غياب الدعم الأمريكي، وهو اعتقاد يبقى راسخا في السياسات الخارجية الأمريكية وعند صانعي القرار، بحيث تشكّل، في عام 1996، فريق تفكير من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، متكوّن

من "بوب غراهام" (Bob GRAHAM)، "جون ماك كين" (John McCain)، "روبير بات" (Robert PAT)، التي سميت " لجنة المصالح الوطنية لأمريكا". ويقدر هذا الفريق، زيادة على الحماية من أي هجوم نووي، بيولوجي أو كيميائي، فإن " صعود قوة معادية في أوروبا أو آسيا" يشكل تهديدا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

يذهب "بريجنسكي" إلى أن إعادة ترتيب الصف الأوروبي ليشمل إما تواطؤ ألماني_روسي أو اتفاق فرانكو-روسي، إذ هناك سوابق تاريخية واضحة لكليهما، كما يمكن أن ينشأ أي منهما إذا ما وضعت عملية توحيد أوروبا في مهب الريح، وإذا ما تراجعت علاقات أوروبا وأمريكا على نحو خطير، وبالفعل، في الاحتمال الأخير، يمكن أن يتصور المرء توافقا أوروبيا_روسيا لاستبعاد أمريكا من القارة[1].

برزت بداية التسعينيات من القرن الماضي معادلة دولية جديدة تمثلت في الانتقال من الثنائية القطبية التي ميّزتها إستراتيجية توازن القوى بين القوتين العظميين إلى الأحادية القطبية، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تفوقها شبه المطلق على مسرح العلاقات الدولية في أبعادها المختلفة السياسية-الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لضمان استمرار هيمنتها ومراقبتها الإستراتيجية للقوى الإقليمية الأوروبية، وفي مقدمتها روسيا وألمانيا وفرنسا...، لأنها مازالت تعتقد بأن الدول الأوروبية غير قادرة على تشكيل تحالف عسكري فعّال قادر على حماية أوروبا من أي تهديد خارجي.

أثارت دراسات "صموئيل هنتينغتون" و"هنري كيسنجر" من خلال التركيز على القوة الأوروبية بشقيها الغربية والشرقية "أوروبا_أوراسيا" التي بإمكانها أن تشكل خطرا إستراتيجيا على الولايات المتحدة الأمريكية[2]. إن التعاون والتنسيق بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لم يمح من ذاكرة صانع القرار الأمريكي إمكانية تحوّل أوروبا ممثلة في الإتحاد الأوروبي إلى تكتل عالمي يهدد المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

1- الإستراتيجية الأوروبية صراع بين الديغولية والأطلسية

تحكم الإستراتيجية الفرنسية_الألمانية في أوروبا ثلاث ركائز رئيسة، تتعلق الأولى بنموذج ما بين الحكومات الذي يضمن استمرار السيادة الفرنسية، لاسيما صلاحيات رئيس الجمهورية. الركيزة الثانية وهي بعث قيادة أوروبية يتزعمها الثنائي الفرنسي_ الألماني، حيث أن الدولتين سعتا منذ عقود إلى لعب دور القاطرة الأوروبية، وإيجاد توازن وتوافق بين الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي. أما الركيزة الأخيرة فتقوم على فكرة " أوروبا أوروبية" تكون مستقلة عن السيطرة الأمريكية.[3]

على العكس من ذلك، فإن بريطانيا التي حاولت مرارا منذ انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) في بداية السبعينيات من القرن الماضي، إلى لعب دور الزعامة، لكنها فشلت بسبب إفراطها الكبير في دعم السياسة الأمريكية أوروبيا وعالميا، التي كانت أخطرها تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة لغزو العراق في عام 2003. كما ينطبق الأمر كذلك على إسبانيا، لكن بأقل حدة. فهذه الأخيرة التي دعّمت السياسة الأمريكية في أفغانستان والعراق في عهد حكومة رئيس الحكومة "خوسيه ماريا أزنار"José Maria Aznar سرعان ما تراجعت عندما وصل الاشتراكيون إلى السلطة بقيادة "ثباتيرو"José luis Zapatero، الذي بادر إلى سحب القوات الإسبانية من العراق. هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الإسبانية هو عودة للسياسة الأوروبية بقيادة فرنسا وألمانيا[4].

من جهتها فرنسا تعتبر أن الاتحاد الأوروبي هو امتداد لها، فعملت بالتنسيق مع ألمانيا على بناء سياسة خارجية موحّدة من جهة وقوات أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة، لكن فرنسا التي تدعي الاستقلالية عن المظلة الأمريكية وفقا للطرح الديغولي، فإنها من الناحية العملية لم تعد كذلك، وحتّى معارضتها للحرب على العراق كانت بإيعاز من ألمانيا. وتبيّن للأوروبيين أن الثنائي الفرنسي_الألماني يدافع على مصالحه قبل مصالح الاتحاد الأوروبي.

يبدو أن فرنسا ونحن تقريبا في منتصف العشرية الثانية من الألفية الثالثة، ليس بمقدورها قيادة أوروبا لوحدها، غير أنه بالمقابل، لا يمكن تصور قيام الاتحاد الأوروبي بدونها. ففرنسا وألمانيا تسعيان إلى تحديد أولوياتهما وإستراتيجياتهما أوروبيا وعالميا

وذلك لعدم تكرار تجارب الماضي على غرار الأزمة العراقية في 2003 والأزمة السورية في 2013... فدور الزعامة الأوروبية لفرنسا لا يمكنه أن يتحقق، إلا في ظل التعاون والتقارب الفرنسي_الألماني.[5]

كذلك، فإن دول أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في منتصف التسعينيات وفي مطلع 2004، بالإضافة إلى بريطانيا وإلى حد ما هولندا، تتبنّى توجهات " أوروبية أطلسية" مقرّبة من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين توجهات أوروبية تتبنّاها دول من أوروبا الغربية تقودها كل من فرنسا وألمانيا وتجد الدعم من دول أخرى كبلجيكا، إسبانيا، لوكسمبورغ، إيطاليا والبرتغال. أما دول كالنمسا، السويد وفنلندا فإنها تلتزم الحياد في أغلب الأحيان.[6]

2- ألمانيا والدور الجديد في العلاقات الدولية

إن ألمانيا التي فشلت في تحقيق أهدافها الإستراتيجية في أوروبا والعالم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإنها نجحت على ما يبدو في تحقيق ذلك بواسطة عضويتها داخل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. لقد أصبحت قوة عسكرية في أوروبا وقطب اقتصادي عالمي يحظى بحضور كثيف في أوروبا الشرقية وغيرها من المزايا الكبيرة، بالرغم من أن كل ذلك تحقّق تحت المظلة الأمريكية.

إن الرجوع الألماني تدريجيا إلى العلاقات الدولية بدعم أمريكي هدفه السياسي هو محاولة تغليب ألمانيا على فرنسا، الشيء الذي أكدّ عليه صراحة، الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" في جويلية 1994، أمام بوابة "بغاندبورغ" (Brandebourg) رمز وحدة القوة الألمانية بما يلي: " إن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم بحزم البناء الأوروبي وتعتبر أن زعامة ألمانيا للوحدة الأوروبية أمر مهم"[7].

أثر إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق عام 2003 سلبا على العلاقات الأمريكية_الأوروبية، لاسيما فرنسا وألمانيا، بلجيكا ولوكسمبورغ هذه الدول الأربعة عقدت اجتماعا أوروبيا مصغرا، في29/04/2003 ببروكسل، وطالبت من خلاله بضرورة إنشاء قيادة أركان أوروبية تسمح للأوروبيين بأن تكون لهم سياسة دفاعية وخارجية مستقلة في بعض الحالات عن المظلة الأمريكية، وهي سياسة ألمانية جريئة

تبنّاها المستشار الألماني "جيرهارد شرودر" (Gerhard SCHRÖDER)، لكن سرعان ما تراجعت هذه السياسة مع صعود التيار اليميني بقيادة "أنجيلا ميركل" (Angela MERKEL) المعروفة بولائها للولايات المتحدة الأمريكية[8].

إن السياسة الألمانية التي تبحث عن وسائل جديدة تمكنها من أن تكون أكثر فعالية أوروبيا وعالميا في إطار الاتحاد الأوروبي، لاسيما في عهد المستشار الألماني السابق "جيرهارد شرودر" (Gerhard SCHRÖDER)، الذي كثّف من مجهوداته الأوروبية والدولية من أجل أن يكون لألمانيا مقعدا دائما في مجلس الأمن الدولي، وكذلك العمل على تعزيز الحضور الأوروبي من خلال تقوية المؤسسات والهياكل الأوروبية وتفعيلها[9]. وتظل السياسة الخارجية الألمانية أكثر أوروبية، في حين تهدف السياسة الخارجية الفرنسية، التي تحكمها عوامل تاريخية، إلى تجاوز المجال الأوروبي وفرض وجودها عربيا وإفريقيا.

على العكس من ذلك، فإن الفرنسيين يسعون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بناء قوة أوروبية بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، السياسية والدفاعية، اعتمادا على المرجعية الديغولية، التي ركّزت دائما على الاستقلال الأوروبي عن المظلة الأمريكية.

تجّسدت هذه السياسة بقيادة الرئيس السابق "جاك شيراك" (Jacques CHIRAC) خلال الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 [10]، لكن حدث تراجعا في هذه السياسة بتولي " نيكولا ساركوزي" (Nicolas SARKOZY) رئاسة الجمهورية الفرنسية، بإعلانه عقب نتائج الانتخابات الرئاسية في ماي 2007 " بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على صداقة فرنسا".

لكن مهما قيل عن العلاقات الفرنسية- الألمانية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قد تتغير في بعض المواقف تجاه قضايا دولية معينة، فإن هناك ثوابت ومتغيرات تحكم هذه العلاقات مع فرنسا وألمانيا من جهة ومع الاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى.

في نفس السياق، فإن احتمال انضمام ألمانيا [11] ودول أخرى في مقدمتها اليابان إلى مجلس الأمن الدولي كأعضاء دائمين سيعزز من قوتها على الساحة الدولية في تحقيق التوازن الأوروبي والدولي، خاصة وأن ألمانيا هي من الدول الأكثر مساهمة في ميزانية المنظمة الأممية (ONU) في أوروبا على غرار اليابان في آسيا ، حيث تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 9.5 % بعد الولايات المتحدة الأمريكية 22 % واليابان 19.6 % ثمّ فرنسا

6.3 %، بريطانيا 5.3 % وأخيرا روسيا 1.2 % [12].

إن انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات قد مكّن الولايات المتحدة الأمريكية من الانفراد بقيادة العالم، الأمر الذي أدى إلى تقليص المكانة الدولية لأوروبا وتجاهل مصالح الدول الأوروبية الكبرى، وبرز ذلك جليا خلال حرب الخليج الثانية بالرغم من تقاسم الأعباء والمهام، وهو ما دفع الدول الأوروبية الفاعلة إلى الإصرار على بناء القوة الاقتصادية والسياسية للاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة ماستريخت (1992).

فعلى عكس فرنسا، ألمانيا، التي طالبت بالوحدة الأوروبية، فإن بريطانيا قبلت بصيغة النظام الفيدرالي[13]، وذلك من منطلق دوافع تكتيكية للتخفيف من المخاوف الأوروبية، لاسيما الفرنسية منها، بحجة إمكانية عودة الهيمنة الألمانية على العالم، ولذلك كانت تصريحات القادة الألمان وعلى رأسهم المستشار الألماني السابق "هلموت كول" (Helmut KOHL)، "أن توقيع اتفاقية ماستريخت يقضي على أية مخاوف تجاه ألمانيا الموحّدة"[14].

3-التراجع الأمريكي والصعود الأوروبي في العلاقات الدولية

لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية كما كانت في السابق. فقد أثبتت أحداث 11 سبتمبر 2001 أن الهيمنة الأمريكية على العالم في تراجع. فزيادة على أنها لم تستطع أن تحمي أراضيها من هذه التفجيرات بالرغم من امتلاكها تكنولوجيا وأجهزة رقابة متطورة، فإنها فشلت في الدول التي احتلتها بعد هذه الأحداث وهي أفغانستان (2001) والعراق (2003)، بالإضافة إلى طلبها مساعدة كافة دول العالم للتصدي لظاهرة الإرهاب، وبالتالي فإن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على سحق العالم تقلّصت، وأن النظام الدولي سائر في اتجاه " توازن القوى" يحكم العلاقات الدولية[15]، خاصة مع صعود قوى دولية وإقليمية جديدة على غرار روسيا التي أثبتت أنها قادرة على مواجهة الهيمنة الأمريكية من خلال الأزمة السورية.

فرضت المستجدات الدولية، لاسيما الأمنية منها على الولايات المتحدة الأمريكية أن تختار شركاءها وحلفاءها لمواجهة التحديات الجديدة، وفي مقدمتها ظاهرة الإرهاب

الدولي، فقد أرست تحالفات مع قوى إقليمية كانت بالأمس القريب تصنف على أنها دول أعداء، وتأتي في مقدمة هذه الدول روسيا، الصين...، بالإضافة إلى حلفائها التقليديين من أوروبا في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي[16].

وقد سعى قادة الدول الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي إلى تركيز الاهتمام أكثر بحرب المعلومات والتحكم في ميكانزماتها وعدم ترك المجال للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها الانفراد بهذه الظاهرة الدولية الجديدة، التي كان العراق ضحيتها، فقد أثبت الواقع أن من يتحكم في المعلومات يسيطر على العالم[17].

ما تزال بعض دول الاتحاد الأوروبي تعتقد بعد مرور أكثر من خمسين عاما على بعث المشروع الاندماجي الأوروبي، بأن الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها لعب دور الحكم بين الأطراف الأوروبية التي قد تدخل في صراعات ثنائية حول قضايا أوروبية وعالمية، وأنها لها القدرة على الحد من هذه الصراعات أو على الأقل التقليل من حدتها، وبالتالي التأثير على مجرى الأحداث الأوروبية.

وقد ينطبق الأمر على بريطانيا مثلا، التي تميل أكثر للأطروحات الأطلسية الأمريكية على حساب الأطروحات الأوروبية، بالرغم من أنها تتمتع بالعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا، التي تخشى التفوق الألماني الديموغرافي والاقتصادي، لاسيما بعد الوحدة (1990)، بحيث أصبح يفوق عدد السكان الألمان 82 مليون نسمة، أي بنسبة 22 % من مجموع سكان الاتحاد وتتحكم في نسبة 28 % من مجموع اقتصاديات المجموعة الأوروبية[18].

كما أن الإفراط الكبير الذي ميّز السياسة الأمريكية في تعاملها مع قضايا دولية مختلفة، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 [19]، وتكريس إستراتيجية الحرب الوقائية ومعاداة الحضارات الشرقية الصينية، الهندية والإسلامية وفقا لأطروحة المفكر الأمريكي "صاموئيل هنتينغتون" ، بداية من أفغانستان، مرورا بالعراق، لبنان، الصومال وصولا إلى إيران، قد يعزز من عزلتها تجاه أوروبا وبقية العالم، خاصة وأن أوروبا ممثّلة في الاتحاد الأوروبي تفضل حل الأزمات والقضايا الدولية بالطرق الدبلوماسية في إطار الشرعية الدولية وعبر لوائح وقرارات منظمة الأمم المتحدة[20].

ولّدت السياسة الأمريكية الدولية اتجاهات جيوإستراتيجية معادية لها ونحن في

العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين، نذكرها في المحاور التالية:

-تزايد العداء للغرب في العالم الإسلامي.

- تدهور الوضع في الشرق الأوسط.

-هيمنة إيران على منطقة الخليج العربي.

-تزايد الرفض الأوروبي للسياسة الأمريكية في العالم.

- الإحباط الروسي من الأطروحات الأمريكية، لاسيما الدفاعية منها.

-تزايد الدور الصيني في العالم.

-تراجع الدور الياباني في آسيا بسبب تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية.

-تزايد عدد الدول المعادية للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية...

إن الرؤية السياسية الأمريكية لحل الأزمات الدولية تقوم على أساس استعمال القوة العسكرية للسيطرة على بؤر التوتر والمحافظة على استمرار الهيمنة الأمريكية على المناطق الإستراتيجية في العالم وفي مقدمتها مصادر الطاقة التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الأمريكي.

إن الإستراتيجية الأمريكية القديمة الجديدة يتحكم فيها عاملان أساسيان هما: مسألة توطين الكيان الصهيوني بصفة شرعية ودائمة في الشرق الأوسط، ومحاربة الإرهاب الدولي الذي يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية داخليا وخارجيا.

من جهة أخرى، فإن الرؤية الإستراتيجية الأوروبية تختلف عن نظيرتها الأمريكية، من منطلق أن دول الاتحاد الأوروبي ترى أن السياسة الخارجية الأمريكية هو سعي لفرض نظام القطبية الأحادية والانفراد بالسيادة العالمية والسيطرة المنفردة على مصادر الطاقة العالمية، بالإضافة إلى أن الإدارة الأمريكية تهدف من وراء أزمة الشرق الأوسط إلى جعل الكيان الصهيوني ضمن الإستراتيجية الأمريكية تخدم مصالحها في المنطقة.

في هذا السياق، أصدر الكونجرس الأمريكي قرار حول معاداة السامية وهو قانون

تعقب معاداة السامية في العالم، بالإضافة إلى صدور تقرير عن كتابة الدولة للخارجية الأمريكية حول معاداة السامية في العالم، وركزّ هذا التقرير أساسا على القارة الأوروبية، حيث احتلت فرنسا، ألمانيا وروسيا ودول أخرى من وسط وشرق أوروبا المراتب الأولى في التصنيف الأمريكي، والحرب الكيان الصهيوني الأخيرة ضد لبنان في صيف 2006، التي هي حرب جرت بالوكالة لخير دليل على ذلك، الشيء الذي قد يؤدي إلى نتائج عكسية وهي عزلة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني عن العالم.

وتبيّن أن السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة العراقية، لاسيما الدول الفاعلة الثلاث فرنسا، ألمانيا وبريطانيا، التي اتخذت مواقف انفرادية من دون استشارة الشركاء الأوروبيين، عكست في واقع الأمر مصالحها الوطنية على حساب المصالح الأوروبية، وبالتالي كانت انعكاساتها سلبية، فسحت المجال للولايات المتحدة الأمريكية أن تستثمر اختلافاتهم وانقساماتهم، في خدمة إستراتيجيتها الأوروبية والدولية، بالاعتماد على دول أوروبية أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي من وسط وشرق أوروبا.

بناءا على ما سبق، فإن الإتحاد الأوروبي بإمكانه أن يكون فاعلا دوليا في الساحة العالمية إذا ما حافظ على استقلاليته الأوروبية بعيدا عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد فشل الدول الأوروبية الفاعلة في بلورة سياسة أوروبية خارجية مشتركة وخلق حلف أوروبي قادر على التصدي للسياسة الأمريكية، تطبيقا لما جاء في معاهدة ماستريخت (1992) المنشئة للاتحاد الأوروبي، لاسيما في مادتها المتعلقة بالسياسة الخارجية الأوروبية والأمن المشترك [12].

نتيجة لذلك، فإن البناء الأوروبي لا يكون له معنى سياسي في المدى القصير ولا حتّى في المدى الطويل إذا لم يكن له نفوذ سياسي مؤثر في الساحة العالمية من خلال فرض رؤاه الإستراتيجية في حل القضايا والمشاكل الإقليمية والدولية، وليس لعب دور الداعم والمؤيد للسياسات والرؤى الأمريكية أو كأقصى حد والاكتفاء في أحسن الأحوال بالرفض.

ويركز الإتحاد الأوروبي على مسألة الدفاع والأمن في أوروبا وترقيتها في سياسته الأمنية الأوروبية، وذلك بالاعتماد على ثلاثة أهداف إستراتيجية مهمة تتلخص في النقاط التالية:

- التصدي للتهديدات المختلفة التي تواجه أوروبا مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

- ضمان السلام والأمن في المناطق المجاورة لأوروبا لاسيما في حوض المتوسط من خلال تشجيع مبادرة 5+5 من جهة وفي شرق أوروبا بدعم أمن هذه المنطقة بواسطة التنسيق مع هذه الدول مثل أوكرانيا وتركيا وروسيا من جهة أخرى.

- سعي دول الإتحاد الأوروبي إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يكون أكثر توازنا واستقرارا.

وزيادة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يبقى مجرد قوة اقتصادية دولية لا توازيها قوة سياسية تكون قادرة على مواجهة القوة الأمريكية، وهو ما تبيّن في الكثير من بؤر التوتر في العالم، مثل القضية الفلسطينية، الأزمة العراقية، أزمة الملف النووي الإيراني وأزمة دارفور في السودان وأخيرا الأزمة السورية...

هناك اتفاق بين الدول الأوروبية ما عدا روسيا حول الحرب على الارهاب، لاسيما بين الدول الأوروبية الفاعلة حول مفهوم الحرب على الإرهاب، خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001. هذه الأخيرة التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار إستراتيجية شاملة معادية لكل ما هو إسلامي أو له علاقة بالحضارة الإسلامية، نظّر لها مفكرون أمريكيون من أهمهم « صاموئيل هنتينغتون» في كتابه» صدام الحضارات».

وقد لاقت هذه السياسة الأمريكية ترحيبا وقبولا لدى دول أوروبية فاعلة على رأسها بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا..، التي كانت سبّاقة في المشاركة في الغزو الأمريكي للعراق بحجة محاربة الإرهاب وإسقاط نظام صدّام حسين.

تبيّن فيما بعد أنها حجج واهية، بالإضافة إلى الدعم اللامشروط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأغلبية الدول الأوروبية للكيان الصهيوني، واعتبار المقاومة قي لبنان وفلسطين إرهابا وليس مقاومة .

بالمقابل، هناك دول أوروبية أخرى مثل فرنسا وألمانيا لم تقتنع كثيرا بالسياسة الأمريكية المتبّعة في الحرب على الإرهاب. هذه الدول تشكل القوة الاقتصادية

والعسكرية للمجموعة الأطلسية مركز الثقل في القضايا الدولية، بحيث تضم 13 % من سكان العالم. وحقّقت 27 ترليون أورو من السلع والخدمات في عام 2005.

كما أنفقت من الإنفاق العسكري العالمي بقيمة 780 مليار دولار على قواتها العسكرية عام 2005. وتأتي في مقدمة هذه الدول فرنسا وألمانيا، التي أكّدت على ضرورة التفريق بين الدين الإسلامي والأعمال الإرهابية، وبالتالي فإن موقف الاتحاد الأوروبي من مفهوم الإرهاب الدولي مازال غامضا في ظل غياب سياسة خارجية أوروبية موّحدة.[22]

في هذا الإطار، صرّح رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق، " بيرلسكوني" في برلين الألمانية، وذلك بعد احتلال العراق عام 2003، بأنه : " على الغربيين أن يدركوا تفوق حضارتنا، وأن هذه الحضارة تكفل الرخاء لشعوبها وحرية الحقوق الإنسانية والدينية، واحترام الحقوق السياسية غير الموجودة في الدول الإسلامية... إن حرية الأفراد والشعوب لا توجد في حضارات أخرى مثل الحضارة الإسلامية، ومن ثم يتعين أن ندرك هذا التفوق والرّقي".

يبقى مستقبل الاتحاد الأوروبي مرتبطا بالخيار الألماني، فألمانيا بإمكانها أن تنفرد بدورها وتصبح القطب الثالث على مستوى العلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالرغم من أنها ما تزال تتخلف عن واشنطن وطوكيو في المجال التكنولوجي الحديث، بحيث أن صادراتها تتركز بشكل كبير على الصناعات التقليدية وليس التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى أنها مازالت من الناحية السياسية تفتقد لدور سياسي إقليمي، على غرار الفيتو الفرنسي والبريطاني في مجلس الأمن، الشيء الذي يدفع بألمانيا إلى التوجه دائما نحو «الخيار الأوروبي»[23].

ومهما استقل الاتحاد الأوروبي عن القوة الأمريكية، فإنه يبقى بحاجة إلى شركاء خارجيين، وفي مقدمتهم واشنطن في إطار التعاون المتوازن ما بين ضفتي الأطلنطي، بعيدا عن أساليب الهيمنة والوصاية، اللتين طالما مارستهما الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا.

الخاتمة

نخلص إلى أن الوزن السياسي الأوروبي المحتمل يتماشى مع الدور الإقليمي المؤثر الذي قد يلعبه الاتحاد الأوروبي بما يخدم المصالح الأوروبية قبل الأمريكية، وذلك يتجسّد من خلال تبني سياسة خارجية مشتركة ودبلوماسية أوروبية فاعلة تعزز التوافق والتقارب بين الأوروبيين والعالم الخارجي بما فيه الأمريكان، وتقلل من الفجوات التي قد تنجم عن التضارب في الرؤى والسياسات وصدام المصالح.

الهوامش

1- زبيغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: سليم أبراهام، دمشق، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ص 65.

2- Bruno COLSON, La stratégie américaine et l'Europe, Paris : Economica et Institut de stratégie comparée, 1997, P.92.

3- Steven Philip KRAMER, La fin de l'Europe française ?, politique étrangère, mars 2006, PP.655-656.

4- Jean-Jacques KOURLIANDSKY, Espagne entre atlantisme et Européification, fin du consensus extérieur, La revue internationale et stratégique, n°61, printemps 2006, 104.

5 - Ibid. P.658.

6 - Jean-Marc FERRY, Face à la crise, quelles perspectives pour l'Union européenne ? Politique étrangère, mars 2005, P. 521.

7 -Philippe RICHARDOT, Les grands empires : histoire et géopolitique, Paris : Ellipses Edition Marketing, 2003, PP.198-200.

8- Françoise MANFRASS-SIRJACQUES, Allemagne : A la recherche d'un nouveau

souffle, in revue Les études de la documentation française, intitulée : la défense en Europe : avancées et limites, sous la direction de Patrice BUFFOTOT. Paris : La documentation française, n°5218, édition 2005, P.21.

9 - Susanne NIES, Des fondements de la politique étrangère allemande, La revue internationale stratégique, n°61, printemps 2006 ; P.25.

10 - Patrice BUFFOTOT, France : Un engagement européen fort, in revue Les études de la documentation française, OP.CIT, P.76.

11 - ترشحت ألمانيا إلى جانب اليابان للعضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي في عام 1992.

12 - Philippe Moreau DEFARGES, L'Ordre mondial, 3ème édition. Paris: Armand Colin, 2003, P.84.

13 - إن بريطانيا التي رفضت الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1957، تراجعت عن ذلك وانضمت في عام 1973.

14- التقرير الإستراتيجي العربي 1991، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1992، ص92.

15 -Brice SOCCOL, L'Evolution des relations internationales de 1945 à nos jours, 7ème édition. Barcelone : Centre de publications universitaires, 2002, P.330.

16 -Ibid. P.331.

17 - Christian HARBULOT, Quel combat pour demain ?, in « La guerre cognitive, l'arme de la connaissance », sous la direction de Christian HARBULOT et Didier LUCAS. Paris : Charles Lavauzelle, 2002, PP.245-246.

18- Bernard DE MONTFERRAND, défense nationale, 1999, OP.CIT, P.135.

19 -Alain JOXE, Les Etats-Unis et l'Union européenne proposent deux conceptions très différentes de l'ordre mondial, in Le nouvel état du monde, sous la direction de

Serge CORDELLIER, 80 idées-forces pour entrer dans le 21ème siècle. Paris: La découverte, 1999, PP.63-64.

20- فريدريك شاريون ورانيا زادة، السياسات الخارجية لفرنسا وبريطانيا وألمانيا تجاه الأزمة العراقية، في " الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي: 1991- 2003 ، تحرير وفاء سعد الشربيني. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005، ص 179.

21 - عمرو الشوبكي، الرؤى العربية للمواقف الفرنسية والألمانية والبريطانية تجاه الحرب الدولية على الإرهاب : الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب أو الجدل بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية- الاجتماعية، في "الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991- 2003 ". القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005، ص ص 246-244.

22- سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، الطبعة الثانية . بيروت: دار الفارابي، 2003، ص53.

23- Erikki TUOMIOJA, La politique étrangère et de sécurité de l'Union européenne. La revue Internationale et stratégique, printemps, n°61 2006, P.154.